

الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري (1247 - 1256هـ / 1831 - 1840م)

محمد سالم الطراونة*

ملخص

يتناول هذا البحث الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس إبان الحكم المصري، إذ يعرض لوضع القدس في التقسيمات الإدارية، والنواحي والقرى التابعة لها، والوظائف المختلفة للجهاز الإداري، والتغيرات التي طرأت على هذه الأحوال، وما تميزت به متسلمية القدس من اهتمام خاص؛ بسبب مكانتها الدينية المرموقة. وقد اعتمدت الدراسة على وثائق محكمة القدس الشرعية، والمحفوظات الملكية المصرية في دار الوثائق القومية بالقاهرة، ولم يقتصر العرض على إيراد المعلومات، بل تجاوزته إلى تحليلات واستنتاجات تسعى لإبراز الوضع الإداري في القدس، في تلك الحقبة كجزء مهم من تاريخ المدينة المقدسة. وبسبب قصر الحكم المصري لبلاد الشام، فإن هذه الحقبة بحاجة إلى مزيد من تسليط الأضواء الكاشفة عليها في محاولة لربط الأحداث، وفهم التاريخ في سياقه الكلي.

Abstract

This research discusses the state of affairs in the Mutasallimiyah of al-Quds (Jerusalem) at the beginning of the Egyptian rule, by studying the status of al-Quds in terms of the administrative divisions, and the districts and villages affiliated with it. Furthermore, the research discusses the different functions of the administrative body, the changes which took place on these matters as well as the merit the Mutasallimiyah of al-Quds has gained due to its distinguished religious status.

The study relies on documents available in the Religious Courts of Jerusalem, as well as in the Egyptian Royal Preservations at Abdeen Palace. The study did not limit itself to only presenting information, but rather went further in analysis and conclusions in order to highlight the administrative state of affair in Jerusalem as an important part of the history of the Holy City.

Due to short period of the Egyptian rule of Bilad-al-Sham, this period needs further study and research in order to link disparent historical events and, hence, understand the overall historical context.

* كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.

تاريخ قبول البحث: 2006/8/16

تاريخ استلام البحث: 2006/4/6

جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة - الكرك - الأردن، © 2006.

تمهيد

استغل محمد علي باشا تردّي الأوضاع في بلاد الشام، وضعف الإدارة العثمانية وعجزها عن نشر الأمن فيها، ففكر في احتياح بلاد الشام وضمها إلى دولته، بعد أن أصبح لديه قوة عسكرية قادرة على أداء هذه المهمة وتحقيق طموحه في التوسع والاستقلال بعد أن دب الخلاف بين محمد علي والسلطان العثماني عمود الثاني (1223-1266هـ/1808-1839م) وواليه على صيدا عبدالله باشا⁽¹⁾، وخاف محمد علي من عزل الدولة العثمانية له من ولاية مصر.

كما أن النزاع مع عبد الله باشا والي صيدا وإبواة للفلاحين المصريين الفارين إلى جنوب بلاد الشام من دفع الضرائب والتجنيد⁽²⁾، وتضييق الخناق على طرق التجارة البرية والبحرية إلى مصر، أدت إلى اتساع شقة الخلاف بينهما⁽³⁾، وقد بدا واضحاً أن ضم بلاد الشام لدولة محمد علي أصبح من الاستحقاقات الضرورية التي تقتضيها المصلحة العليا للدولة، وتأتي في سياق الحرب الاستباقية من أجل الدفاع عن مصر في حالة تعرضها لاحتياح عثماني وانتزاعها من أسرة محمد علي⁽⁴⁾، وبالرغم من اتساع رقعة الاحتياح إلى أعماق الأناضول، فإنه دفاعي يهدف إلى نزع الاعتراف من الدولة العثمانية بإقرار محمد علي على حكم مصر وبلاد الشام، وتسوية مختلف أوجه النزاع مع الدولة العثمانية، وقد تحقق ذلك بموجب اتفاقية كوتاهية سنة 1248هـ/1833م وبموافقة دولية، وكان من أبرز بنودها أن يحتفظ محمد علي بحكم مصر وبلاد الشام وأضنة حكماً وراثياً له ولأولاده من بعد في مقابل انسحاب قواته من الأناضول⁽⁵⁾.

أ. التشكيلات الإدارية في بلاد الشام

بعد أن بسطت قوات إبراهيم باشا سيطرتها على بلاد الشام، وقضت على أشكال المقاومة النفست إبراهيم باشا إلى دراسة أحوال البلاد وإعادة تقسيم الوحدات الإدارية بما يخدم مصالحه، ويعطي القناعة والرضا من الأهالي الذين استبشروا بقدومه، ومع التسليم أن الوجود المصري كان وجوداً عسكرياً يهدف في المقام الأول إلى بسط السيادة المصرية وإنهاء السيطرة العثمانية، إلا أن الاستراتيجية لهذا التوسع تتطلب المزيد من الاهتمام بشؤون الإدارة والحياة العامة والاستعانة بالموالين من الولاة السابقين من أمثال الأمير بشير الشهابي لتصريف شؤون الحكم⁽⁶⁾.

وللأسباب سالفة الذكر كان لا بد من تغيير وضع الإدارات بصورة تضمن إبقائها تحت الهيمنة من خلال حاكم عام يكون مقره في مدينة دمشق، يكون مرجعاً إدارياً لجميع العاملين في الإدارة⁽⁷⁾، على أن يرتبط بإبراهيم باشا الذي تفرغ للإشراف على تصريف الشؤون العسكرية، وقمع الفتن والثورات الداخلية وإساعة الأمن والاستقرار، وقد أرسل إبراهيم باشا رسالة إلى والده يلتمس تعيين حاكم إداري لبلاد الشام، ويمرر ذلك بقوله: "ولا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبعيد الشقة بينها، ولكثرة أعمالها العسكرية"⁽⁸⁾.

نلاحظ أن إبراهيم باشا انتهج سياسة الفصل بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية، وسعى إلى الاستعانة بالموالين من الولاة السابقين، والعمل على طمأننة الأهالي بإشراكهم في الإدارة وتصريف الشؤون العامة. وقد جاء

هذا التوجه بناء على مشورة والده في تهدئة روع السكان، وإشاعة الأمن والاستقرار في نفوسهم⁽⁹⁾، فقد أسندت إدارة الشؤون العامة إلى الأمير بشير الشهابي الذي عهد إليه تولي الحكم المدني في بلاد الشام، إلا أن الشهابي اعتذر عن هذه المهمة⁽¹⁰⁾، مما حدا بإبراهيم باشا بمخاطبة والده "بضرورة تعيين حاكم مدني عام لشريف الشؤون الإدارية"⁽¹¹⁾.

وعلى ضوء ذلك قام محمد علي باشا بتعيين كتحذاه (مساعدته) وحاكم الصعيد محمد شريف باشا، وهو من أقاربه، حاكماً عاماً على "إيالات بر الشام" سنة 1248هـ/1832م على أن يكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بإبراهيم باشا⁽¹²⁾، وجعل مقره مدينة دمشق "لأنها تقع وسط الشام، فيكون الإشراف منها على مصالح الجهات أسهل"⁽¹³⁾، وأطلق عليه لقب "حكممدار إيالات عرستان"⁽¹⁴⁾، وقد تمتع محمد شريف باشا بصلاحيات كثيرة واسعة على بلاد الشام بكاملها كما يظهر من صيغ المخاطبات الواردة في وثائق محكمة القدس الشرعية ومنشها "ميرمران محمد شريف كتحذاي خديوي أعظم وحكممدار إيالات بر الشام"⁽¹⁵⁾.

وكانت بلاد الشام قبل السيطرة المصرية عليها مقسمة إلى ثلاث إيالات هي؛ إيالة الشام، وإيالة حلب، وإيالة صيدا وطرابلس⁽¹⁶⁾، وكانت هذه الإيالات تتسع وتتقلص حسب قوة واليها وضعفه. وتبين من الوثائق الشرعية أن القدس كانت سنحاً أو لواء تارجح في تبعته الإدارية بين ولايتي الشام وصيدا⁽¹⁷⁾.

ولما تسلم إبراهيم باشا زمام الأمور في بلاد الشام، وضع تشكيلة إدارية جديدة قسم بحجبه البلاد إلى ثلاث إيالات هي؛ دمشق الشام، وطرابلس، وصيدا⁽¹⁸⁾، ووضع على رأس كل منها مديراً وظيفته إدارة شؤونها العامة، وحظي جبل لبنان باستقلال تام عن التبعية لهذه الإيالات. ويتبع المديرون في هذه الإيالات إلى حكممدار إيالات بر الشام⁽¹⁹⁾، في دمشق، أما الإيالات فتتكون من عدة متسلميات أو سناحق على رأس كل منها متسلم برتبة متصرف سنح⁽²⁰⁾، ونظم كل متسلمية عدة نواح أو أعمال يرأس كل منها ناظر عمل⁽²¹⁾، وتضم النواحي عدة قرى يرأس كل منها شيخ⁽²²⁾، بحيث تدرج الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة إدارية في إطار من التنظيم يمكن الدولة من مراقبة عملها والنظر في شؤونها.

وأدت الثورات المتلاحقة التي واجهت إبراهيم باشا وتفاقم الأوضاع الداخلية واتساع بعضها، إلى إعادة النظر في عدد الإيالات، فاستحدثت إيالتان جديدتان زيادة على الإيالات السابقة هما؛ إيالة حلب التي فصلت من إيالة دمشق الشام سنة 1250هـ/1834م⁽²³⁾، وإيالة باغا التي شكلت سنة 1251هـ/1835م⁽²⁴⁾.

وقد تشكلت إيالة باغا من خمس متسلميات هي: القدس، وناپلس، وحنين، وغزة، والخليل⁽²⁵⁾. وللتبعية للنظام الإداري المصري في بلاد الشام، يلحظ التشابه بينه وبين النظام الإداري السائد زمن العثمانيين مع اختلاف التسميات وقواعد التقسيم الجغرافي الذي اقتضته الظروف العسكرية، وهذا يعطي دلالة واضحة بعدم وجود خطبة سابقة لإدارة البلاد قبل الاحتياج المصري. ولعل السعي في الإبقاء على السيطرة العسكرية كان وراء الأسباب في الفصل بين الإدارة العسكرية والمدنية، وتمسك إبراهيم بقيادة الجيش والتنازل عن الجانب الإداري يعطي دلالة واضحة من حيث الأولويات التي كانت تشغل محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا في تثبيت أركان الحكم في مصر،

والتخاذ الشام كساحة خلفية لدرء الأخطار قبل التفكير في جلب المنافع وإحكام السيطرة.

أما النواحي والقرى التابعة لمسلمية القدس التي عثرنا على ذكر لها في الوثائق الشرعية والمحفوظات الملكية المصرية، فهي:

1 - ناحية جبل القدس (26): وتشمل القرى التالية: قرية دير دبران (27)، وقرية رفان (28)، وقرية شعفاط (29)، وقرية البيرة (30)، وورام الله (31)، وقرية برق (32)، وقرية أبو قش (33)، وكفر مالك (34)، وقرية المالحية (35)، وقرية مغماس (36).

2 - ناحية بني مؤدة (37): ومن القرى التابعة لها: قرية عين سنينا (38) وقرية سنجل (39).

3 - ناحية بني حارث (40): ومن القرى التابعة لها: قرية المزرعة (41)، قرية الجانية (42).

4 - ناحية بني مالك (43): وتشمل القرى التالية: قرية العناب (44)، وقرية بسدر (45)، وقرية لفتا (46) وبيت سوريك (47) وقرية قلونة (48).

5 - ناحية بني حسن (49): ومن القرى التابعة لها: قرية شرفات (50)، وقرية عين كارم (51)، وقرية بيت دقة (52).

6 - ناحية الوادية (53): وتشمل القرى التالية: قرية العيزرية (54)، وقرية أبو ديس (55)، وقرية سلوان (56).

7 - ناحية العرقوب (57): ومن القرى التابعة لها: قرية بيت ننيف (58).

8 - ناحية بني زيد (59): ومن القرى التابعة لها: قرية المزارع (60).

9 - ناحية بني سالم (61): ومن القرى التابعة لها: قرية دير حرير (62).

ب. الجهاز الإداري في المتسلمية

حرصت الإدارة المصرية على تزويد متسلمية القدس بجهاز إداري فاعل قادر على النهوض بمسؤولية الإشراف على جميع الأمور الإدارية، وتنفيذ سياسات الدولة. وقد توزع الجهاز الإداري في متسلمية القدس الشريف في العهد المصري، على النحو التالي:

1 - المسلم

يترأس الجهاز الإداري في المتسلمية، ويعين بموجب مرسوم صادر من الحاكم العام لإمالات الشام في دمشق (63)، ومن خلال مطالعة مراسيم التعيين لمسلمي القدس يظهر الحرص على اختياره من أصحاب الكفاءة والمشهود له بالسزاهة والاستقامة والتحلي بالصفات والأخلاق الحميدة (64)، وملاءمته لطبيعة المتسلمية التي يعيش فيها، وكان الحاكم العام في الشام قد رأى إسناد مناصب متسلميات بلاد الشام، إلى كوادر مصرية من أهل الكفاءة والخبرة والاختصاص؛ حتى يضمن العدل والمساواة بين الأهالي، فكتب بذلك إلى محمد علي في القاهرة الذي اعترض قائلاً: "إن أعمال المتسلمين ليست أعمالاً فنية كالصناعة والزراعة، وإنما هي إدارية يستحسن أن تعهد إلى أحد وجوه البلد، فإنه يعرف طبيعة البلد، وتقاليده سكانه ويتصرف في الأمور طبقاً لها" (65). وهذا يعطي دلالة على رغبة الإدارة المصرية في الاستعانة بالعناصر المحلية الموالية لحكمها من زعامات وشيوخ ووجهاء لشغل

الوظائف الإدارية الكبرى في أجهزة الدولة لضمان ولائهم لها، وعلى هذا الأساس اختير معظم المتسلمين من القوى المحلية.

ومن خلال وثائق محكمة القدس الشريف المثبت فيها المراسيم المتلاحقة بتعيين المتسلمين في متسلمية القدس الشريف في العهد المصري التي كانت تصدر في البداية عن السر عسكر إبراهيم باشا، ثم الحاكم العام محمد شريف باشا، يتضح لنا ماهية المهام التي تسند إليه، فقد يخاطب المرسوم في مطلعه القاضي الشرعي، والمفتي، وقائم مقام نقيب السادات الأشراف، وشيخ الحرم القدسي الشريف، والعلماء والأقمة والخطباء، وأعيان البلد، ووجهها، وأرباب التكلم كافة، يعلمهم فيه بتعيين المتسلم الجديد ويعزل سلفه⁽⁶⁸⁾، وأن يكونوا خير عون له في مهامه "جميعاً" معه يداً واحدة بالاتحاد والاتفاق، وقلباً، وقلباً، فيما به استحصال راحة ورفاهية الرعايا ودأب رب البرايا، واستجلاب خير دعاهم الجديد، بدوام أيام هذه الدولة السعيدة العادلة، على مدى السنين⁽⁶⁷⁾.

وانطلاقاً من فرض هبة الحكم، فقد حرصت الإدارة المصرية على فرض الطاعة ووجوب السمع للمتسلم عند تعيينه، ويتم ذلك بإشهار هذا التوجه على جميع المسؤولين والأعيان والوجهاء، وتوصيهم بأن يكون المتسلم الجديد بينهم "مرفوع المقام ومسموع الكلام"⁽⁶⁸⁾. ومن شروط الإدارة المصرية في تعيين المتسلمين والمقتضى لإطاعتها والخضوع لها، عدم الطمع وقبول الرشوة من الأهالي "إياك من الطمع وتدني النفس والحد من أن تمد يدك لشيء كئي أو حزني بنوع الطمع والرشوة وما يشابهها"⁽⁶⁹⁾.

أما المهام التي تسند إليه، فتعقل في الإسراع بحصول الأموال الأميرية من محلاتها بأوقافها وأزمانها وإبداءها خزينة الدولة، وإجراء الأحكام العرفية بالوجه الموافق للشرع الشريف، والسعي في إقامة العدل بين الأهالي على اختلاف مللهم ومذاهبهم، وقض المنازعات بينهم، وانتهاج الاستقامة، وتجنب الطمع والصدق في الخدمة، ونأمين الطريق وتوفير الحماية لعباري السبيل، ورفع ظلم الإقطاعيين عن الفلاحين⁽⁷⁰⁾، ونظراً للاهتمام الخاص بالقدس فإن من مهام المتسلم العناية بزوار بيت المقدس من مختلف الأجناس والطوائف ورعاية مصالحهم⁽⁷¹⁾.

ويلاحظ أن حصول الأموال الأميرية يتصدر قائمة المهام، وهذا يبرر حاجة الحكم المصري للعمال للإنفاق على الجيش والمهمات، كما يظهر الجانب الشرعي لعمل المتسلم بصفته الموكل بتطبيق أحكام الشريعة، وفيما يتعلق برعاية الأماكن المقدسة فهي خاصة بالقدس، زيادة على التوسط في حل النزاعات بين الطوائف، ومن هنا يأتي التدقيق في اختيار المتسلمين، ولعل وجود ثلاثة عشر متسماً خلال تسع سنوات لأكثر دلالة على الاهتمام والتدقيق والتغيير كلما دعت الحاجة. وقد روعي في الاختيار أن يكون من أبناء المنطقة المتنفذين من الزعامات ووجوه العشائر، ولعل شكلاً من أشكال الصراع بينهم جعل الحاكم العام في دمشق يعطي الفرصة لكل منهم سعيًا لاسترضائهم.

وقد تمتع متسلم القدس بمكانة عالية ومرموقة يظهر ذلك من صيغ المراسيم الموجهة إليه أو الصادرة عنه، منها "قدرة الأكابر والأعيان"⁽⁷²⁾، و"قدرة الأماجد والأعيان الكرام متسلمنا في سنجق القدس الشريف"⁽⁷³⁾، و"جناب عمدة الأكابر الفخام مستجمع حماد العز والعرفان متسلم سنجق القدس الشريف"⁽⁷⁴⁾، و"افتخار الأماجد الكرام ذي الاحترام أئينا العزيز الشيخ متسلم القدس الشريف"⁽⁷⁵⁾.

الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري (1247-1256هـ/1831-1840م) محمد سالم الطراونة

وقد تعاقب على حكم متسلمية القدس في العهد المصري، ثلاثة عشر متسماً، تراوحت مدة حكم كل واحد منهم بين شهرين وثلاث سنوات، وكانوا جميعاً من أصل عربي، ومعظمهم من أبناء المنطقة، باستثناء محمد سعيد آغا المصري الأصل الذي تقلد متسلمية القدس بين سنتي 1247-1248هـ/1832م، وكان من بينهم متسماً واحد من أبناء مدينة القدس هو أحمد آغا العسلي، الذي تقلد متسلمية القدس بين سنتي 1254-1256هـ/1839-1840م.

وفيما يلي قائمة بأسماء المتسلمين الذين تولوا متسلمية القدس في العهد المصري:

المتسلم	فترة حكمه
محمد شاهين آغا	2 جمادى الأولى 1247هـ - 26 جمادى الثاني 1247هـ ⁽⁷⁶⁾ 9 تشرين أول 1831 - 2 كانون أول 1831م
يحيى بك الآي	26 جمادى الثاني 1247هـ - 17 رمضان 1247هـ ⁽⁷⁷⁾ 2/ كانون أول 1831 - 19 شباط 1832م
محمد سعيد آغا	17 رمضان 1247هـ - 26 ربيع الثاني 1248هـ ⁽⁷⁸⁾ 19/ شباط 1832 - 22 أيلول 1832م
الشيخ قاسم الأحمد	26 ربيع الثاني 1248هـ - 23 جمادى الأولى 1249هـ ⁽⁷⁹⁾ 22/ أيلول 1832 - 8 تشرين أول 1833م
الشيخ محمد قاسم الأحمد	23 جمادى الأولى 1249 - 21 رمضان 1249هـ ⁽⁸⁰⁾ 8/ تشرين أول 1833 - 1 شباط 1834م
الشيخ يوسف قاسم الأحمد	21 رمضان 1249هـ - 28 ربيع الأول 1250هـ ⁽⁸¹⁾ 1/ شباط 1834 - 4 آب 1834م
الشيخ عمر أبو غرغش	28 ربيع الأول 1250هـ - 1 ربيع الثاني 1251هـ ⁽⁸²⁾ 4/ آب 1834 - 27 تموز 1835م
الشيخ علي حسن أندي (متسلم بالوكالة)	1 ربيع الثاني 1251هـ - 9 جمادى الأولى 1251هـ ⁽⁸³⁾ 27/ تموز 1835 - 2 أيلول 1835م
حسين بك	9 جمادى الأولى 1251هـ - 17 شعبان 1251هـ ⁽⁸⁴⁾ 2/ أيلول 1835 - 8 كانون أول 1835م
حسن بك موسى	17 شعبان 1251هـ - 5 رمضان 1252هـ ⁽⁸⁵⁾ 8/ كانون أول 1835 - 14 كانون أول 1836م
مصطفى آغا السعيد	5 رمضان 1252هـ - 9 ذي القعدة 1254هـ ⁽⁸⁶⁾ 14/ كانون أول 1836 - 24 كانون ثاني 1839م
أحمد آغا العسلي المزدار	9 ذي القعدة 1254هـ - 22 ربيع الآخر 1256هـ ⁽⁸⁷⁾ 24/ كانون ثاني 1839 - 23 حزيران 1840م
حسين راشد أندي	22 ربيع الآخر 1256هـ/ 23 حزيران 1840 - إلى نهاية الحكم المصري ⁽⁸⁸⁾

ومن خلال تفحصنا لأسماء الأشخاص الذين تولوا متسلمية القدس الشريف، في فترة دراستنا، نلاحظ هيمنة الزعامات المحلية للتنفذة والوجهاء وأصحاب الثروات على هذا المنصب، وقد تولي إدارة متسلمية القدس ثلاثة متسلمين من عائلة وهم: الشيخ قاسم الأحمد، ولديه محمد ويوسف؛ وهم من الزعامات المعروفة في منطقة نابلس، فهم الذين شقوا عصا الطاعة على الحكم المصري عندما تم عزلهم، رغم تخصيص مرتبات لهم من خزينة القدس⁽⁸⁹⁾.

ومن متسلمي القدس المشهورين في هذه الفترة الشيخ حجر أبو غوش⁽⁸⁰⁾، وهو من قرية أبو غوش (العنكب) الواقعة غربي القدس، التي تحكم بالطريق الواصل بين القدس ويافا، ونظراً لتعاظم تأثيره خصص له حراية شهرية بعد عزله، مقدارها "ألف غرش شهري ابتداءً من غرة شعبان سنة 1251هـ { 22 تشرين ثاني }"⁽⁸¹⁾.

ويبدو جلياً أن الإدارة المصرية كانت تتابع باهتمام أداء المتسلمين وتعزلهم في حالة التهاون والتقصير والطمع، فقد عزل المتسلم الشيخ حجر أبو غوش لأخذه أموالاً من الأهالي من غير وجه شرعي لمصلحه الشخصية، فصدر الأمر بعزله من منصبه، وأحيل إلى غيره⁽⁸²⁾، وفي السياق نفسه عزل المتسلم حسين بيك لإقدامه على بيع حيول البلد وإساءة التصرف في الأموال العامة، وبعد ثبوت التهمة عليه عزل من منصبه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وأرسل إلى سجن أبي فخر⁽⁸³⁾. وعزل الشيخ قاسم الأحمد لقوته وتعاظم تأثيره، وبررت عزله لكبر سنه وعجزه عن مواصلة عمله، وحاء في قرار عزله "الشيخ قاسم الأحمد نبدي لحضرتكم أنه بحسب تقدمكم بالسجن وبسبب شيخوخةكم فعاد يلزم لكم الراحة والرعاية وملزمة الدعوات الخيرية... ومن كون الولد سر أبيه، فقد حولنا متسلمية سنحاق القدس إلى ولدكم محمد القاسم"⁽⁸⁴⁾، في حين كانت أسباب العزل لأحد المتسلمين هو ضعفه وتراخيه، فقد حاء في قرار عزله "أنه بحسب رجاءه متسلم القدس الحاج محمد سعيد آغا قد أمرنا بعزله ونصب الشيخ قاسم الأحمد بدلاً عنه"⁽⁸⁵⁾.

وفي المقابل فقد استمر المتسلم أحمد العسلي ما يقارب ثلاث سنوات، وجمع بين وظيفة المتسلم، ووظيفة دزدار (حامي) القلعة.

كما أن الإدارة المصرية كانت تميل إلى كسب رضى المسؤولين والأهالي في المدينة المقدسة، فعندما كتب كبار الموظفين في القدس إلى إبراهيم باشا عن قيامهم بعزل المتسلم محمد شاهين؛ لارتكابه مخالفات تستوجب ذلك، وأنهم اختاروا وكيله يحيى بيك آلاي، أصدر مرسوم بتولية المنصب شريطة إقامة الحق والرأفة بأهالي بيت المقدس "وأجراء الأحكام بالعدل والإنصاف وتلازم الحق والاستقامة وتحاشا أسباب الجور والاعتساف، فبناء على ذلك قد أصدرنا إليكم مرسومنا هذا من ديوان معسكر عكا"⁽⁸⁶⁾.

2- وكيل المتسلم

بأني في المرتبة الثانية بعد المتسلم، ويأمر بأمره وينفذ تعليماته، فكان لكل متسلم وكيل يتوب عنه في حالة غيابه في تصريف شؤون المتسلمية، وتسند إليه مهام تتعلق بمخاطبة الجهات الإدارية التابعة للمتسلمية، ومنها القاضي الشرعي والمسؤول المالي، زيادة على المشاركة في أعباء الحكم اليومية، ومساعدة المتسلم في تنفيذ الأحكام ومتابعة القضايا وإصدار الكتب وتلقي الرسائل الصادرة عن مختلف الجهات⁽⁸⁷⁾. وقد يتولى الوكيل مهام المتسلم في حالة المرض أو انفكاك المتسلم لحين صدور مرسوم بتعيين متسلم جديد. فقد عهد لوكيل متسلم القدس علسي محسن أفندي القيام بمهام المتسلم الذي عزل من منصبه إلى أن يتم تعيين متسلم جديد، وقد أسندت إليه مهام المتسلم كاملة وبصيغة الخطاب المتعارف عليه في تعيين المتسلمين الجدد⁽⁸⁸⁾. وكان عضواً في مجلس شورى القدس⁽⁸⁹⁾.

وقد يأتي إسناد المهام إلى وكيل المتسلم عند صدور احتجاج من الأهالي والموظفين ضد المتسلم، فتلجأ الإدارة المصرية إلى تعيين الوكيل بدلاً عنه استجابة لمطالب الأعيان والأهالي في المدينة المقدسة⁽¹⁰⁰⁾. وهذا يعطي دلالة إلى الأسلوب الاسترضائي الذي مارسه سلطات الحكم المصري في احتواء الاحتجاجات، كما يبرز الدور الحيوي للوكيل في إدارة المتسلمية لكونه الأقدر على تولي المنصب وإطلاعه على أمور المتسلمية كافة، والثقة التي يتمتع بها على صعيد الأهالي والسلطات.

3- مباشرة خزانة القدس⁽¹⁰¹⁾

وظيفته الإشراف على واردات المتسلمية ونفقاتها⁽¹⁰²⁾، وتحصيل الأموال المترتبة على الأهالي وإسداعها في صندوق الخزانة⁽¹⁰³⁾، ويرتبط إدارياً بمدير المالية في دمشق حنا البحري⁽¹⁰⁴⁾. ومن الذين تولوا هذه الوظيفة في متسلمية القدس شخلة أفندي سنة 1254هـ/1838م⁽¹⁰⁵⁾. وقد أشارت وثائق محكمة القدس الشرعية إلى الموظفين الموجودين إلى جانب مباشر الخزانة، وهم: رئيس كتاب الخزانة⁽¹⁰⁶⁾، ومتولي صرافة الخزانة⁽¹⁰⁷⁾، وكتاب الخزانة⁽¹⁰⁸⁾.

ومن الملاحظ على موظفي خزانة القدس أنهم جميعاً من المسيحيين الأقباط، كونهم أكثر خبرة من غيرهم بالأمور المالية⁽¹⁰⁹⁾.

4- ناظر الناحية

كان على رأس الجهاز الإداري في الناحية⁽¹¹⁰⁾، ومن مهامه تنفيذ الأوامر وتبليغ التعليمات الصادرة من الدولة والمتسلم إلى السكان، ومساعدة موظفي الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية المترتبة على الأهالي، والمحافظة على الأمن داخل حدود الناحية، والإشراف على حراسها، وحل المنازعات التي تقع بين الأهالي⁽¹¹¹⁾.

5- المشايخ

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المنفذ في القرية⁽¹¹²⁾، وهم من أبناء القرية نفسها، وكان في كل قرية شيخ أو أكثر⁽¹¹³⁾، وذلك تبعاً لتعدد أصناف الناس، وإذا تعدد الشيوخ في القرية فهناك شيخ المشايخ⁽¹¹⁴⁾، وكانت مهمة شيخ القرية المحافظة على نشر الأمن والمساعدة في تحصيل الأموال الأميرية من الفلاحين والمساعدة في حل النزاعات بين الأهالي وإحقاق الحق وإبطال الباطل⁽¹¹⁵⁾. وقد أوردت وثائق محكمة القدس الشرعية أسماء العديد من المشايخ، نذكر منهم: الشيخ عامر شمعاً شيخ قرية البرية⁽¹¹⁶⁾، والشيخ سالم العسفس، والشيخ موسى الشوكة من شيوخ قرية بيت لحم⁽¹¹⁷⁾، في حين كان الشيخ خليل بن إسماعيل بن سمعان شيخاً لمشايخ قرية الجانية التابعة لناحية بني حارثة⁽¹¹⁸⁾.

ولما كانت مدينة القدس مقسمة إلى محلات وحارات، فقد اعتمد مشايخ لها كما هو الحال في القرى، بحيث يحدد لكل محلة أو حارة شيخ يتولى شؤونها ويرعى مصالحها، ويكون حلقة الوصل بين أهلها والإدارة المحلية في المدينة، فعلى سبيل المثال كان الشيخ محمد أبو صالح شيخ محلة باب العامود بالقدس⁽¹¹⁹⁾، وكان الشيخ عبد اللطيف بصيلة شيخ حارة المشارفة بالقدس⁽¹²⁰⁾.

ولم تقتصر المشيخة على شيوخ القرى والمحلات والحارات، بل إن هناك مشيخات للصناعات والحرف كشيخ الدباغين وشيخ السلاخين وشيخ الصاغة⁽¹²¹⁾، وهو تقليد قديم للعناية بالحرف والصناعات وتجويدها، وحماية أصحابها ورفع الظلم عنها، والمحافظة على أرزاقهم⁽¹²²⁾.

وضمت مدينة القدس عدداً من الخوانق والزوايا للمتصوفة، وكان لهم مشايخ يمينون بمرسوم من حاكم عام إيالات بر الشام يحدد فيه مهامهم فقد تولى الشيخ عبدالله العلمي مشيخة الصوفية في القدس⁽¹²³⁾، وتولى الشيخ يوسف أفندي الخليلي مشيخة الزاوية الأدبية⁽¹²⁴⁾. في حين تولى الشيخ عبد الله العلمي مشيخة الخانقاة الصلاحية⁽¹²⁵⁾.

وبسبب مكانة القدس الدينية عند المسلمين فقد وفد إليها عناصر من مختلف البلدان بقصد الإمامة والحوارة وطلب العلم والتدريس، فقد عينت الإدارة المصرية مشايخ لبعضها وفقاً لعدد أفرادها، وذلك لرعى مصالحها، ويشرف على شؤونها، فكان هناك شيخ للهنود⁽¹²⁶⁾، وشيخ للمغاربة، القاطنين في مدينة القدس⁽¹²⁷⁾.

6 - المحتسب⁽¹²⁸⁾

مهمته ضبط الأوزان والمكاييل والمقاييس، والإشراف على تحديد الأسعار ومنع الغش، والمحافظة على الآداب العامة، والتأكد من مراعاة أحكام الشرع الشريف⁽¹²⁹⁾.

ج - مجلس شورى القدس

من أجل توسيع قاعدة المشاركة في الإدارة المحلية أنشئت مجالس شورى في المدن الرئيسة التي يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة، لإعطاء الفرصة للسكان المحليين في المشاركة بإدارة شؤونهم. وبالرغم أن عدد سكان مدينة القدس لم يبلغ العشرين ألف نسمة⁽¹³⁰⁾، فإن الإدارة المصرية لم تقتيد في هذا الشرط، فقد أنشأت فيها مجلس شورى بسبب مكانة القدس الدينية.

ولعل أقدم إشارة لوجود مجلس شورى في القدس ترد في وثيقة شرعية تعود لسنة 1250هـ/ 1834م⁽¹³¹⁾. وقد اشترطت الإدارة المصرية أن يتألف المجلس من عدد من الأعضاء المنتخبين مباشرة من الأهالي يتراوح عددهم ما بين 12-21 عضواً من بين أعيان المدينة وذواتها، يمثلون طوائف السكان كافة⁽¹³²⁾. كما اشترطت أن يتحلى أعضاء المجلس بالنزاهة والحيادية، والنظر في المصالح العامة بعيداً عن كل تحيز. ويتمتع المجلس باستقلالية عن المتسلم وأصحاب الرتب الأخرى⁽¹³³⁾، وللمجلس ناظر يرأس الجلسات، وينابع تنفيذ القرارات، وإلى جانبه كاتب يدون وقائع الاجتماعات، ويحفظ الأوراق المتعلقة بها⁽¹³⁴⁾، وكانت محاضر الاجتماعات تكتب عادة بنسختين ترسل إحداها إلى الحاكم العام في دمشق لأخذ الموافقة عليها، وإصدار تعليماته بشأنها، ويكلف المتسلم بتنفيذ القرارات الموافقة عليها⁽¹³⁵⁾.

وقد حرصت الإدارة على تفعيل دور المجالس وإعطائها الفرصة في المشاركة بتصريف شؤون المتسلمية، وتقديم المشورة لما فيه المصلحة العامة⁽¹³⁶⁾. وقد اتسعت مهام المجالس من الإطار الاستشاري إلى النظر في الأمور المالية والعقود التجارية ودراسة التقارير المرفوعة من المتسلمين عن أحوال متسلميائهم، ولم يكن هناك وصف محدد لمهام المجالس، بل إنما تفاوتت من مدينة إلى أخرى.

وتتمثل اختصاصات المجلس في النظر في الأموال الأميرية المترتبة على الأهالي من حيث توزيعها وتقديم مقترحات بشأن تعديلها عند وجود حاجة لذلك⁽¹³⁷⁾، وحل الخلافات التي تقع بين السكان⁽¹³⁸⁾، ومراقبة الأسعار⁽¹³⁹⁾. ويسجل مجلس شورى القدس دوره في وقف تعاطي اليهود بيع الأراضي وشراؤها في متسلمية القدس، ففي سنة 1252هـ/1836م قدم وكيل طائفة اليهود السكان أصحاب الحماية بالقدس طلباً في صيغة استفتاء لاستطلاع رأي مجلس شورى المدينة "هل يترخص لهم بشراء الأملاك والأراضي للزراعة وكى يتوطنوا مما؟ وهل يترخص لهم تعاطي الحرث والزرع، ويرفعوا ما عليهم لجهة للمري مثل الرعايا؟ وهل يترخص لهم تعاطي البيع والشراء وبيع الأغنام والأبقار وغيره مما يباع ويشترى ودفنوا ما عليه لجهة للمري؟ وهل يترخص لهم في فتح مصابن ومعاصر ومتاجر كمي يدفعوا المترتب للمري مثل الرعايا"⁽¹⁴⁰⁾، ولم يوافق مجلس شورى القدس الذي عرض عليه الأمر، وعلل ذلك بأنه لا يوجد سابقة شرعية يقاس عليها، كما إن غالبية أراضي هذه البلاد أميرية ووقفية لا يجوز تملكها للأجانب، ولم يقر إلا "تعاطي البيع والشراء بالتجارة ... حكم أمثالهم الذميين"⁽¹⁴¹⁾، وقد تم رفع نتائج مداورات المجلس في هذا الخصوص إلى حكمدار إيالات برالنشام في دمشق، الذي رفعه بدوره إلى القاهرة لحسامية الطرح، ومن هناك جاءت الموافقة على قرار المجلس واستصوابه "فالتماسهم بذلك لا يوافق حكم الشريعة ما عدا تعاطي البيع والشراء بالتجارة الذي يجلبوها من بلادهم من أنواع التجارة حكم أمثالهم الذميين في السوق، فهذا ليس لهم معارضة به، فيلزم والحالة هذه إفاة مجلس القدس بذلك لكي يكون معلوماً عند حضرات أرباب المجلس أن جواهرهم بذلك محمله. من مصر في 24 محرم سنة 1253هـ/ {30 نيسان 1837م}"⁽¹⁴²⁾.

وقد وقف مجلس الشورى في القدس موقفاً متشدداً من مسألة تملك الأراضي للأجانب، فقد رفض طلب وكيل القنصل الأمريكي المتعلق بشراء قطعة أرض تقع بجوار زاوية النبي داود عليه السلام لاتخاذها مقبرة للرعايا الأمريكان، واستند المجلس إلى القاعدة الفقهية التي تقول "بأنه لا يجوز إحداث بيعة أو كنيسة أو صومعة أو مقبرة في دار الإسلام"⁽¹⁴³⁾.

كما رفض مجلس شورى القدس طلب طائفة اليهود بخصوص تبليط المكان الملاصق لحائط الحرم القدسي، وموضع البراق الشريف، وذلك للمسوغات التالية:

"فهذا أولاً: ملاصق لسور الحرم الشريف، وعمل ربط البراق الشريف، والثاني: أنه ليس لهم به حق إذ أن هذا المحل هو طريق مستمر إلى حارة المغاربة يتوصل به إلى وقف سيدنا أبي مدين الفوت، وثالثاً: أنه ما سبق لليهود أن يعمروا في تلك المحل مطلقاً ولا يجوز شرعاً أن الأجنبي يعمر في ملك غيره، وخصوصاً أن طائفة اليهود ليس لهم شرعاً أن يحدثوا شيئاً زيادة على القديم؛ بل يبقى القديم على قدمه ولا سبق لهم في هذا المحل وعمره شيء"⁽¹⁴⁴⁾.

وقد عثرنا في وثائق محكمة القدس الشرعية على ذكر لأسماء أعضاء مجلس شورى القدس، فقد ورد في وثيقة شرعية تعود لسنة 1252هـ/1836م أسماء أعضاء المجلس على النحو التالي⁽¹⁴⁵⁾:

ناظر المجلس: وكيل المفتي أحمد راغب أفندي الحسيني.

الأعضاء: نقيب السادات الأشراف محمد علي أفندي الحسيني.

الشيخ عثمان أفندي أبو السعود.

السيد علي محسن أفندي.

السيد محمد الرملاوي.

الخواجه رينو.

التاجر السيد عبد الرحمن حرونه.

التاجر محمود قطينة.

التاجر أفندي سنييسو.

وتطالعنا وثيقة شرعية أخرى تذكر أن أعضاء المجلس كانوا في سنة 1256هـ / 1840م على النحو التالي⁽¹⁴⁸⁾:

ناظر المجلس: محمد أفندي أبو السعود.

كاتب المجلس: السيد حار الله.

الأعضاء: نقيب السادات الأشراف محمد علي الحسيني.

السيد خليل أفندي الخالدي.

السيد عثمان أفندي أبو السعود.

السيد محمد درويش علي أفندي زاد.

السيد شاكر الموقت.

السيد نجم الدين الجماعي.

السيد إبراهيم المهتدي.

السيد محمد الرملي.

السيد وفاء معين / كاتباً.

الخواجه رونه / وكيل طائفة اليهود.

يوسف أفندي / وكيل طائفة الإفرنج.

ياقوب حاسر / وكيل طائفة الأرمن.

وقد تم توزيع الأعضاء بين مختلف الطوائف، وكان للمسلمين نصيب الأسد، لكنهم يشكلون السواد الأعظم من سكان المدينة، وكذلك مثلت الطوائف المسيحية، ونال اليهود عضوية المجلس على الرغم من قلة عدد أفراد الطائفة.

د - الجهاز العسكري في المسلمية

اعتمد محمد علي باشا على القوات العسكرية في بسط سيطرته على مصر والبلاد التي ضمها إلى حكمه،

الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري (1247-1256هـ/1831-1840م) محمد سالم الطرانة

وتتكون القوة العسكرية من الجيش النظامي الذي عرف بالجهادية⁽¹⁴⁷⁾، وتوزعت القوات بين المشاة والفرسان والطوبجية (مدفعية)⁽¹⁴⁸⁾، زيادة على الأسطول البحري الذي عزز من نفوذه في السيطرة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر⁽¹⁴⁹⁾. أما من حيث التنظيم فإن الآلي هو الوحدة العسكرية الأساسية التي يتألف منها الجيش وفق القوات من مشاة وخيالة ومدفعية وبحرية، ويتراوح عدد أفرادها ما بين 3000 - 3500 نفراً، ويتبع الآلي عدد من الأورط، ويبلغ عدد أفرادها 800 نفراً، وتتألف الأورطة من عدة بلوكات الذي يشكل الأنوية الصغيرة في الجيش، وكل بلوك يتألف من حوالي 200 نفراً⁽¹⁵⁰⁾.

ومن خلال إحصائية سنة 1253هـ/1837م، للجيش النظامي الثري، يتضح أن عدد الجيش بلغ 123225 نفراً موزعين على المشاة والفرسان والمدفعية، وكان نصف هذا الجيش برابط في بلاد الشام، فقد بلغ عدد هذه القوات 67957 نفراً والبقية تتوزع في مصر وحزيرة العرب والسودان وحزيرة كريت⁽¹⁵¹⁾.

وتشير الوثائق الشرعية أنه كان يربط في متسلمية القدس البلوك الثامن من الأورطة الرابع التابع لآلي العساكر النظامية الثالث عشر المشاة، وقد استمر هذا الآلي يربط في المتسلمية حتى سنة 1253هـ/1837م⁽¹⁵²⁾، فقد تم نقله وحل مكانه البلوك الثاني من الأورطة الرابع التابع إلى الآلي الخامس والعشرين المشاة⁽¹⁵³⁾، وكان يربط في المتسلمية أيضاً البلوك الثاني من الأورطة الرابع التابع للآلي الرابع الخيالة⁽¹⁵⁴⁾، وذكرت الوثائق الشرعية أنه كان يربط في قلعة القدس وحدة من البلوك الأول التابع للأورطة الثاني الطوبجية (المدفعية)⁽¹⁵⁵⁾.

وما يدل على تواجد القوات المصرية بصورة دائمة في القدس إنشاء الخستخانة (المستشفى) العسكري لتقدم الرعاية الطبية للجنود⁽¹⁵⁶⁾، وقد تم بناء قشلة (تكنة) عسكرية لإقامة الجنود المشاة⁽¹⁵⁷⁾، أما الجنود الخيالة، فقد ذكرت الوثائق الشرعية أنهم كانوا يقيمون في خيم خارج مدينة القدس⁽¹⁵⁸⁾.

وقد حفلت وثائق محكمة القدس الشرعية بذكر أسماء أفراد القوات المسلحة المربطة في المتسلمية أثناء فترة الدراسة، ومنهم: المرآي يحيى بك قائد القوات العسكرية المربطة في القدس⁽¹⁵⁹⁾، والبوزباشي (القيب) مصطفى أفندي عبد الرحمن⁽¹⁶⁰⁾، والبوزباشي إبراهيم آغا طوبجي (مدفعي) قلعة القدس⁽¹⁶¹⁾، والبوزباشي عثمان آغا⁽¹⁶²⁾، والملازم الثاني محمد أفندي رضوان⁽¹⁶³⁾، وأحمد آغا ناظر القشلة (التكنة) العسكرية في القدس⁽¹⁶⁴⁾، والحاج هيكل المصري جاويش الخستخانة (المستشفى) العسكرية⁽¹⁶⁵⁾ وعلي أفندي كردبي محاسب الآلي الثالث عشر البيادة (المشاة)⁽¹⁶⁶⁾، والأونباشي (الريف) محمد بن أحمد من الآلي الثالث عشر⁽¹⁶⁷⁾.

وقد أشارت الوثائق الشرعية ووثائق المحفوظات المصرية إلى تجنيد أبناء متسلمية القدس في الجيش المصري، وهذا ينطلق من السياسة العامة للحكم المصري في إشراك أهالي البلاد في الإدارة وحفظ الأمن، ومن أبناء المتسلمية الذين تم تجنيدهم وورد لهم ذكر في الوثائق الشرعية: محمد بن الشيخ نصر من قرية بدو التابعة لناحية بني مالك من النواحي التابعة لمتسلمية القدس الذي أدى الخدمة العسكرية في الآلي الثاني البيادة⁽¹⁶⁸⁾، وأحمد بن سالم الخليلي من سكان حارة المشارفة بالقدس، الذي أدى الخدمة العسكرية في الأورطة الرابعة التابع لآلي الخامس والعشرين⁽¹⁶⁹⁾.

هـ - الوظائف الدينية في المسلمة

1 - القاضي الشرعي

كانت وظيفة القاضي من أهم الوظائف المنوط بها إرساء النظام، وإقامة العدالة بين السكان. لم تقدم الإدارة المصرية على اتخاذ إجراءات من شأنها المساس بالقضاء الشرعي، كونه يعد مظهراً من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام، مما يوجب على الإدارة المصرية مراعاة مشاعر المسلمين لتجنب إثارة الرأي العام الديني، لذلك لم تتدخل السلطات المصرية بتعيين القضاة الشرعيين في بلاد الشام، بل بقي أمر تعيينهم من حق الدولة العثمانية كما نصت على ذلك بنود اتفاقية كوتاهية الموقعة بين الجانبين سنة 1248هـ / 1833م⁽¹⁷⁰⁾.

وعلى الرغم من حرص الإدارة المصرية في البداية بعدم التدخل في شؤون القضاء الشرعي، إلا أنها حاولت الحد من صلاحيات القاضي واختصاصاته بالتدريج خشية التغيرات الحادة المفاجئة، وأصبحت كثير من الدعاوى التي كان ينظر فيها القضاء الشرعي، تنظر في مجالس الشورى أو من قبل المسلمين، ففي الدعاوى التي لا تحمل تعقيدات ينظر فيها المسلم من تلقاء نفسه⁽¹⁷¹⁾. أما الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية، فيحيلها المسلم إلى مجالس الشورى للنظر فيها⁽¹⁷²⁾. واقتصرت المحاكم الشرعية على النظر في دعاوى الأحوال الشخصية، وما يحمله إليه المسلم ومجالس الشورى للتحقيق منه أو الفصل فيه، ومع مرور الزمن أصبحت الصورة أكثر تعقيداً، فتشابهت صلاحيات القاضي الشرعي والمسلم ومجالس الشورى.

ويتضح من دراسة وثائق محكمة القدس الشرعية في العهد المصري، أن القاضي الشرعي كان على رأس الجهاز القضائي، وكان يعينه قاضي عسكر الأناضول المقيم في استانبول، وقد حظي قاضي القدس الشرعي باهتمام الدولة العثمانية وعنايتها، فكان يدرج اسمه في مطلع الأوامر الصادرة إلى المسؤولين في منسّمية القدس قبل المفتي وقائم مقام نقيب الأشراف والمسلم⁽¹⁷³⁾.

وكان يخاطب بأسمى العبارات المتضمنة الإحلال والتوفير والاحترام التي تدل على مكانتهم الرفيعة، منها: "صدر الموالى العظام الأمام والبحر اللطام مؤيد الشريعة الغراء مثلاً أفندي محروسة القدس الشريف حالاً زيدت فضائله"⁽¹⁷⁴⁾ و"فخر الموالى العظام وبدر الفضلاء الكرام ذوي الاحترام حضرة مثلاً أفندي محروسة القدس الشريف حالاً زيد فضله"⁽¹⁷⁵⁾ و"صدر الموالى العظام وبدر أهل المعالي الفخام قاضي محروسة القدس حالاً مولانا مثلاً أفندي زيد فضائله"⁽¹⁷⁶⁾.

وكان القاضي الشرعي في العهد المصري يحكم وفق المذهب الحنفي⁽¹⁷⁷⁾، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وكان يخاطب بـ "قاضي القدس الشريف الحنفي"⁽¹⁷⁸⁾ و"الحاكم الشرعي الحنفي بالبيت المقدس الشريف"⁽¹⁷⁹⁾. ومن الذين تولوا منصب قاضي القدس: مصطفى الحادمي بن علي بين سنتي 1247هـ - 1249هـ / 1832 - 1834م⁽¹⁸⁰⁾، وعلي راتب بن السيد عبد الكريم بين عامي 1250 - 1251هـ / 1835 - 1836م⁽¹⁸¹⁾، وعمر لسبيب حبري سنة 1251هـ / 1836م⁽¹⁸²⁾، وعلي رمزي بين سنتي 1253 - 1255هـ / 1837 - 1839م⁽¹⁸³⁾.

وقد امتدت سلطة قاضي القدس الشرعي خارج حدود متسلمية القدس، وتشير الحجج الشرعية أنه كان يعين حكام الشرع والموظفين التابعين لهم في حاكم يافا وغزة ونابلس والخليل⁽¹⁸⁴⁾، ولم يتوافر لدينا معلومات فيما إذا كانت الإدارة المصرية قد اعتمدت في متسلمية القدس قضاة من المذاهب الأخرى، وقد وردت إشارة واحدة في الوثائق الشرعية عن ممارسة القاضي الشافعي في القدس عملية الفصل في الدعاوى⁽¹⁸⁵⁾.

أما اختصاصات القاضي الشرعي في القدس في حقبة الحكم المصري، فقد تم الوقوف عليها من خلال الحجج الشرعية الواردة في سجلات محكمة القدس الشرعية، فقد شملت النظر في قضايا الأحوال الشخصية مسن زواج، وطلاق، ونفقة⁽¹⁸⁶⁾، وتعيين الأوصياء الشرعيين على القاصرين⁽¹⁸⁷⁾، وضبط تركات المتوفين وتقسيمها على مستحقيها⁽¹⁸⁸⁾، وإقرار الوكالات الشرعية، والإشراف على الأوقاف وتعيين المتولين والنظار لها⁽¹⁸⁹⁾، وإشهار إعتاق الرقيق من مالكة⁽¹⁹⁰⁾.

وبالرغم من محاولات الإدارة المصرية تحديد اختصاصات القاضي الشرعي، فإنه من خلال استقراء وثائق محكمة القدس الشرعية، نرى أنه نظر في الدعاوى الحقوقية التي عرضت عليه، وأشرف على المبيعات، والتصرفات العقارية، وتسجيل حجج البيع والشراء⁽¹⁹¹⁾، والديون، والرهونات، والتأجير والاستئجار، ومرد ذلك إلى ثقة الأهالي بالقضاء الشرعي ونزاهته ورغبتهم في إقامة الدعاوى لديه.

وكان يساعد القاضي الشرعي في عمله عدد من الموظفين، هم: النائب الشرعي⁽¹⁹²⁾، الباشكاتب⁽¹⁹³⁾، الكتاب⁽¹⁹⁴⁾، المحضرون⁽¹⁹⁵⁾، والترجمة⁽¹⁹⁶⁾.

وقد حظي القضاء الشرعي في متسلمية القدس على وجه الخصوص باهتمام بالغ من الإدارة المحلية في الشام، والمتابعة من الإدارة المركزية في القاهرة، إذ تشير وثائق المحفوظات الملكية إلى الترحاب الذي لقي وفد القضاء الشرعي في القدس الذي توجه إلى القاهرة لمقابلة محمد علي باشا، وقدم له هدية من قاضي القدس الشريف، هي عبارة عن مصحف شريف، وأبدى سروره بذلك، فأعقد عليهم الهدايا⁽¹⁹⁷⁾، ولما قلت إيرادات محكمة القدس بعد إجراءات الإدارة المصرية المتمثلة "برفع وإبطال سائر العوائد المترتبة على ثلاث كنائس بالقدس الشريف"⁽¹⁹⁸⁾، وأعقب هذا الإجراء إعفاء باقي الكنائس والأديرة في القدس من الرسوم والمبالغ التي كانت تدفعها لمحكمة القدس في العهد العثماني، التي تقدر بحوالي (33) ألف قرشاً سنوياً⁽¹⁹⁹⁾، فقد تعهدت الإدارة المصرية بدفعها من خزنتها، كما تعهدت بدفع مرتبات قاضي القدس ومعاونيه من خزانة الدولة، فقد خصصت لهم مبلغ ثمانية آلاف قرشاً شهرياً، وعلاوة على هذا المبلغ، كان يخصص لقاضي القدس أيضاً ما أطلق عليه "الإكرامية السنوية"⁽²⁰⁰⁾.

وكانت الإدارة المصرية تطلب من المسلمين مراقبة أعمال حكام الشرع، وعدم إعطائهم الفرصة لإيقاع الظلم بالأهالي والتعدي عليهم، وعلى حقوقهم، ومنع ما يفرضونه من رسوم غير شرعية عليهم، وإعادة المحقوق لمستحقيها، فعلى أثر رفع بعض أهالي مدينة يافا شكوى للمسلم ضد نائب الشرع الشريف واسمه أحمد أنندي الصلاحي، إذ يقوم بتعيين رسوم مخالفة للشرع وفرضها على الأهالي، واتصفت الأحكام التي يصدرها بسالور والظلم "وعدم نظره للحقوق... ولا تقوم أفعاله بمقام العدل والقبول، إذ هذه الرتبة الشريفة هي مظهر الحق

والفضل وشأن أربابها الأمانة التامة بالسر والعلانية⁽²⁰¹⁾، فاضطر المتسلم إلى رفع الشكرى لقاضي القدس، وطلب منه عزله وتعيين خلف له، إذ يقول: "فمن واجب الضرورة تنصب عالم أمين يتقي الله ورسوله ويشرع بين الناس بالحق ويقضي بالإنصاف كما أمر الله، وهذا به ثواب عظيم لجنايتكم"⁽²⁰²⁾

2 - المفتي:

وكان القاضي الشرعي يستعين بالمفتي الحنفي، في بعض أحكامه، وبأبي المفتي بعد قاضي القدس في الأهمية⁽²⁰³⁾، ومهمته إبداء الرأي في المسائل الفقهية التي تعرض عليه وإيجاد حلول لها⁽²⁰⁴⁾، وقد أشارت المحجج الشرعية إلى المفتين بألقاب تدل على مكانتهم المتميزة في المجتمع، كما تدل على مدى إطلاعهم وتعمقهم في دراسة العلوم الدينية، ومنها: "عمدة العلماء، الأعلام مفتي القدس الشريف زيد فضله"⁽²⁰⁵⁾ و "حضرة عمدة العلماء والمدرسين مفتي أفندي زيد علوه"⁽²⁰⁶⁾. ومن الذين تولوا وظيفة الإفتاء في القدس محمد طاهر أفندي الحسيني⁽²⁰⁷⁾، وقد أشارت الوثائق الشرعية أنه كان لمفتي القدس وكيل يساعد في عمله ويتوب عنه أثناء غيابه، وقد شغل هذه الوظيفة في فترة الحكم المصري أحمد راجب أفندي الحسيني⁽²⁰⁸⁾.

وما تجدر الإشارة إليه، أن الوثائق الشرعية أشارت إلى ممارسة المفتي الشافعي في القدس عملية الإفتاء، ومن الذين ورد لهم ذكر الشيخ محمد سعيد الحلفاري الذي توفي سنة 1250هـ/1834م، وخلفه في الوظيفة الشيخ محمد أسعد⁽²⁰⁹⁾.

3 - قائم مقام لقب السادات والأشراف

وظيفته الإشراف على حماية ورعاية مصالح السادات الأشراف المنحدرين من نسل الإمام علي بن أبي طالب، ومن نسل زوجته فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم⁽²¹⁰⁾، وكسان عضواً في مجلس شورى القدس⁽²¹¹⁾. وقد احتل في العهد المصري مكانة مرموقة أشارت إليها الألقاب التي حوطلب بها، التي تسدل على نسبهم العريق، وعلى مكانتهم الاجتماعية المتميزة ومنها "عمدة المدرسين الفخام قرع الشجرة الطاهرة الركية"⁽²¹²⁾.

ولم نعثر في وثائق محكمة القدس الشرعية التي تعود إلى فترة الدراسة على صلاحيات قائم مقام نقيب الأشراف في متسلمية القدس، بل عثرنا على حجة شرعية في وثائق محكمة يافا الشرعية تعود لتلك الفترة موجهة من قاضي القدس الشرعي يحدد فيها اختصاصات قائم مقام نقيب الأشراف في يافا، وهي: "أذن لك بتعاطي أمور نقابة الأشراف بيافا حسب المعتاد القديم وحماية السادات والأشراف وصيانتهم ورعايتهم، وإذا ثبت على أحدهم شيء بالوجه الشرعي، وإن اقتضى تأدياً أو حبساً بمعرفتك وعندك، كما حرت العادة من الأسلاف، وعليك بتقوى الله"⁽²¹³⁾.

وبأبي اسمه في صيغ المخاطبات المرسلة إلى المسؤولين في متسلمية القدس من حاكم عام إيلات بر الشام بعدد القاضي الشرعي والمفتي مباشرة⁽²¹⁴⁾.

4 - ناظر الوقف

وظيفته الإشراف على الممتلكات الوقفية ورعاية مصالحها، والحفاظ عليها وتنميتها، وتعيين المسؤولين على الأوقاف في مناطق المتسلمية⁽²¹⁵⁾.

الخلاصة

من خلال دراسة الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس الشريف، في فترة الحكم المصري، يظهر بجلاء الاهتمام الذي أولته الإدارة المصرية لمدينة القدس والمناطق التابعة لها، فقد أسندت إدارة المتسلمية إلى من اتصفوا بالكفاءة والنزاهة. فقد شهدت هذه الحقبة القصيرة تعاقب ثلاثة عشر متسلماً، وضعوا تحت المراقبة والمساءلة، وكان العزل نصيب كل من ثبت ثبوته أو نقصه. كما يمكن ملاحظة أن المسلمين جميعاً كانوا من العرب، وبعضهم من منطقة القدس في إطار السياسة التي انتهجتها الإدارة المصرية في استمالة أهالي البلاد وكسب ودّهم، والتصرف معهم بحزم عند أدنى نقص.

ولم تكن الإدارة المصرية بحسن الاختيار والاعتماد على أهالي البلاد فيما يتعلق بالمسلمين وبقية الموظفين، بل استحدثت مجلس شورى القدس الذي يمتلك حق المراقبة والإشراف في تطور جديد لمفهوم الإدارة والبعاد عن الفرد في الحكم واتخاذ القرارات.

إن ما هدفت إليه الدراسة هو تسليط أضواء كاشفة على الأوضاع الإدارية لمتسلمية القدس الشريف، أثناء الحكم المصري، إذ لم تحظ هذه الفترة بالدراسة المتعمقة؛ نظراً لقصر المدة وعدّ في السياق التاريخي والبحثي ضمن حقبة الحكم العثماني، علماً بأن الحكم المصري ترك أثراً فاعلاً في تنشيط الوعي القومي السياسي، فقد نالت بلاد الشام بما فيها القدس من الاهتمام والمتابعة ما لم تنله عندما كانت أطرافاً بعيدة عن مركز الخلافة العثمانية، على الرغم مما أولته الإدارة العثمانية للقدس من اهتمام لمكانتها الدينية المقدسة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

- 1- سجلات محكمة القدس الشرعية: وهي محفوظة على أشرطة ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية:
 - سجل 315: 18 جمادى الأولى 1246 - 15 رمضان 1247هـ / 4 تشرين ثانٍ 17/1830 شباط 1832م.
 - سجل 316: 15 شعبان 1247هـ - 15 رمضان 1247هـ / 19 كانون ثانٍ 1832م - 17 شباط 1832م.
 - سجل 317: 1 ذي الحجة 1247هـ - 1 صفر 1247هـ / 2 أيار 1832 - 2 تموز 1831م.
 - سجل 318: 21 محرم 1247هـ - صفر 1250هـ / 2 تموز 1831 - 5 1834م.
 - سجل 319: 20 شعبان 1249هـ - أواخر محرم 1255هـ / 2 كانون الثاني 1834 - 13 نيسان 1839م.
 - سجل 320: 24 شوال 1250هـ - 21 شعبان 1252هـ / 23 شباط 1835 - 1 كانون أول 1836م.
 - سجل 321: 29 صفر 1252هـ - أواخر ذي الحجة 1253هـ / 15 حزيران 1836 - 26 آذار 1838م.
 - سجل 322: نهاية رجب 1253هـ - 15 صفر 1255هـ / 29 تشرين أول 1837 - 30 نيسان 1839م.

2- محافظ دار الوثائق القومية في القاهرة، وتقسم إلى:

أ- محافظ الأبحاث الخاصة بالشام:

- محافظ الأبحاث، حفظة 35، وثيقة رقم 160، 24 محرم 1248هـ / 23 حزيران 1832م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 37، وثيقة رقم 256، 29 ربيع الأول 1248هـ / 26 آب 1832م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 60، وثيقة رقم 5، 29 ربيع الأول 1248هـ / 26 آب 1832م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 63، وثيقة رقم 61، 15 ذو القعدة 1248هـ / 5 نيسان 1833م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 65، وثيقة رقم 10، 26 جمادى الأولى 1249هـ / 11 تشرين أول 1833م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 67، وثيقة رقم 262، 25 ربيع الثاني 1248هـ / 19 تشرين ثانٍ 1832م.
- حفظة رقم 68، الوثيقة رقم 84، 5 صفر 1248هـ / 24 حزيران 1833م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 69، وثيقة رقم 14، 13 شعبان 1252هـ / 23 تشرين ثانٍ 186م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 70، وثيقة رقم 262، 25 ربيع الآخر 1248هـ.
- محافظ الأبحاث حفظة 71، وثيقة رقم 36، 5 جمادى الآخرة 1248هـ / 1832م.
- محافظ الأبحاث، حفظة 73، وثيقة رقم 146، 25 ذي القعدة 1248هـ / 29 آذار 1833م.

ب - محافظ الجهادية وهي:

محفظة 2، وثيقة رقم 555، 26 جمادى الأولى 1247هـ/نشرين أول 1831م.

ج - معية تركي وهي:

دفتر 32، ترجمة الوثيقة التركية رقم 86، 15 رمضان 1248هـ/ 15 شباط 1833م.

معية تركي، دفتر 32، ترجمة الوثيقة التركية رقم 332، 27 رمضان 1245هـ/ 22 آذار 1830م.

ثانياً: الوثائق المنشورة

1 - رستم، أسد

الأصول العربية التاريخية لسورية في عهد محمد علي باشا، 5م، منشورات الجامعة الأمريكية، بيروت، 1930-1934م.

2 - رستم، الأسد

المخطوطات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، 4م، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1940-1942م.

3 - قرأني، بولس

فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير أنطوان كنافاكو متصل النمسا في عكا وصيدا، حريصا، لبنان، 1937م.

ثالثاً: المراجع

أ - المراجع العربية

بركات، داود، البطل الفاتح إبراهيم وفتح الشام عام 1832م، المطبعة الرحمانية، مصر، (د.ت).

جراد، عدنان فريد حسين، الحكم المصري في سورية (1831-1840م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1979م. الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.

سالم، لطيفة محمد، الحكم المصري في الشام 1831-1841م، ط2، مكتبة مديوني، القاهرة، 1990م.

أبو عز الدين، سليمان، إبراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، 1929م.

عوض، عبدالعزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

مشاققة، ميخائيل، مشهد العيان بمحاذات سورية ولبنان، القاهرة، 1908م.

نوفل، نوفل نعمة الله، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر والشام، قدم له وحققه وأعيد

ملاحقه وفهارسه ميشال أبو الفضل وجان نخول، حروس برس، طرابلس- لبنان، 1990م.

هردي، صلاح أحمد، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2003م.

ب - المراجع الأجنبية

- Dodwell, H, The Founder of Modern Egypt, Astudy of Muhmed Ali, Cambridge, 1931.
- Hofnan, Yitzhak, The Administration of Syria and Palestine Under Egypt Rule 1831-1840, Jerusalem, 1975.
- Lewis, B, The Middle East and the West, London, 1963.
- Ma'oz, Moshe, Studies on Palestine During the Ottoman Period, Jerusalem, 1975.

رابعاً: المقالات

- أرين، روجر، تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر 1800 - 1918م، الموسوعة الفلسطينية، ق2، م1، بيروت، 1990م.
- رافق، عبدالكريم، فلسطين في عهد العثمانيين، الموسوعة الفلسطينية، ق2، م2، بيروت، 1990م.
- رستم، أسد، إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848- 1948م، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1948م.
- أبو فخر، فندي، بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا 1831 - 1840م، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان 23 - 24، 1986م.

الهوامش

- (1) رستم، المحفوظات الملكية، م1، ص122-123.
- (2) معية تركي، دفتر 32، ترجمة الوثيقة التركية رقم 86، 15 رمضان 1248هـ / 15 شباط 1833م؛ معية تركي، دفتر 32، ترجمة الوثيقة التركية رقم 332، 27 رمضان 1245هـ / 22 آذار 1830م؛ رستم، المحفوظات الملكية، م1، ص110، 115، 119، أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص56.
- (3) رستم، المحفوظات الملكية، م1، ص122.
- (4) P196, The Founder Of Modern Egypt. Dodwell
- (5) الأبحاث، محفظة 245، وثيقة رقم 146، 25 ذي القعدة 1248هـ / 29 آذار 1833م؛ رستم، بشير بين السلطان والعزير، ج2، ص93-94، فرألي، فتوحات، ص38؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص123-125؛ رافق، العرب والعثمانيون، ص406.
- (6) الأبحاث، محفظة 37، وثيقة رقم 256، 29 ربيع الأول 1248هـ / 26 آب 1832م؛ وانظر: P322, Studies On Palestine. Maoz
- (7) الأبحاث، محفظة 35، وثيقة رقم 160، 24 محرم 1248هـ / 23 حزيران 1832م.
- (8) الأبحاث، محفظة 60، وثيقة رقم 5، 29 ربيع الأول 1248هـ / 26 آب 1832م.
- (9) الأبحاث، محفظة 69، وثيقة رقم 14، 13 شعبان 1252هـ / 23 تشرين ثان 1836م.

- (10) رستم، المحفوظات الملكية، م2، ص86.
- (11) الأبحاث، 67، وثيقة رقم 2، 24 محرم 1248هـ/ 23 حزيران 1832م.
- (12) انظر مرسوم تعيينه حكمداراً على إيلات بر الشام في: جريدة الوقائع المصرية، القاهرة، عدد555، 25 جمادى الثاني 1248هـ/ 1832م؛ وأنظر: رستم، المحفوظات الملكية، م2، ص99، 144؛ رستم، الأصول العربية، م2، ص50-51؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص132.
- (13) الأبحاث، محفظة 65، وثيقة رقم 10، 26 جمادى الأولى 1249هـ/ 19 تشرين ثاني 1833م.
- (14) رستم، الأصول العربية، م2، ص51.
- (15) سجل القدس، 318، 21 رمضان 1249هـ/ 1 شباط 1834م؛ سجل 319، 9 جمادى الأولى 1251هـ/ 2 أيلول 1835م، ص185؛ سجل 322، 9 ذي القعدة 1254هـ/ 24 كانون ثاني 1839م، ص154.
- (16) الشهابي، لبنان، ص408؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص62-63.
- (17) سجل القدس 315، 13 شوال 1246هـ/ 27 آذار 1831م، ص11؛ سجل القدس، 315، 6 جمادى الثاني 1246هـ/ 22 تشرين ثاني 1830م، ص21؛ المدني، رافق "فلسطين في عهد العثمانيين"، ص855؛ المدني، مدينة القدس، ص31.
- (18) سجل القدس 321، ذي القعدة 1253هـ/ كانون ثاني 1838م، ص227؛ سجل القدس 322، 27 صفر 1255هـ/ 12 أيار 1839م، ص284؛ مشافة، مشهد العيان، ص110؛ رستم، "إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها"، ص120؛
- (19) P 315 ، The Administration of Syria and Palestine، Hofman سجل القدس 319، محرم 1251هـ/ أيار 1835م، ص105؛ سجل القدس، 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/ 27 تموز 1835م، ص163.
- (20) سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/ 8 كانون أول 1835م، ص15.
- (21) سجل القدس 321، 15 شوال 1252هـ/ 23 كانون ثاني 1836م، ص10.
- (22) سجل القدس 318، 15 ربيع الثاني 1249هـ/ 1 أيلول 1833م، ص5؛ سجل القدس 322، 12 ربيع الثاني 1255هـ/ 25 حزيران 1839م، ص248.
- (23) رستم، المحفوظات الملكية، م2، ص434.
- (24) المصدر نفسه، م3، ص127، م4، ص268.
- (25) سجل القدس 319، 27 جمادى الأولى 1251هـ/ 25 أيار 1835م، ص171؛ سجل يافا 8، 21 ذي القعدة 1252هـ/ 27 شباط 1837م، ص6؛ سجل يافا 11، 10 رمضان 1253هـ/ 8 كانون أول 1837م، ص27؛ الأبحاث، محفظة 69، صورة الوثيقة العربية رقم 6، دون تاريخ، ص1-2؛ رستم، المحفوظات الملكية، م3، ص127.
- (26) الأبحاث، محفظة رقم 68، الوثيقة رقم 84، 5 صفر 1248هـ/ 1832م.
- (27) الوثيقة نفسها.

- (28) سجل القدس 320، أواخر محرم 1252هـ / أيار 1836 م، ص 77.
- (29) سجل القدس 321، 10 ربيع الأول 1253هـ / 14 حزيران 1837 م، ص 77.
- (30) سجل القدس 319، 28 ربيع الثاني، 1251هـ / 23 آب 1835 م، ص 175 سجل القدس 322، 15 ربيع الثاني 1255هـ / 28 حزيران 1839 م، ص 253..
- (31) سجل القدس 322، 1 جمادى الأولى 1254هـ / 23 تموز 1838 م، ص 78
- (32) سجل القدس 322، 12 ربيع الثاني، 1255هـ / 25 حزيران 1839 م، ص 248.
- (33) سجل القدس 322، 12 ربيع الثاني 1255هـ / 25 حزيران 1839 م، ص 248
- (34) سجل القدس 322، 15 ربيع الثاني 1254هـ / 8 تموز 1838 م، ص 252 - 253.
- (35) سجل القدس 322، ذي القعدة 1249هـ / 3 آذار 1834 م، ص 85.
- (36) سجل القدس 318، أواخر ذي الحجة 1249هـ / 8 نيسان 1834 م، ص 95.
- (37) محفظة 68، الوثيقة رقم 84، 5 صفر 1248هـ / 4 تموز 1832 م.
- (38) سجل القدس 321، 11 محرم 1253هـ / 17 نيسان 1837 م، ص 90.
- (39) سجل القدس، سجل 321، 29 صفر 1254هـ / 24 أيار 1838 م، ص 39.
- (40) محفظة 68، الوثيقة رقم 84، 5 صفر 1248هـ / 4 تموز 1832 م.
- (41) سجل القدس 321، 27 رمضان 1252هـ / 5 كانون الثاني 1837 م، ص 21.
- (42) سجل القدس 319، 12 ربيع الثاني، 1255هـ / 25 حزيران 1839 م، ص 248
- (43) محفظة 68، رقم الوثيقة، 84، 5 صفر 1248هـ / 4 تموز 1832 م.
- (44) سجل القدس 321، 26 ذي الحجة 1252هـ / 3 نيسان 1837 م، ص 50.
- (45) سجل القدس 321، 10 ربيع الأول، 1253هـ / 14 حزيران 1837 م، ص 77.
- (46) سجل القدس، سجل 321، 28 ذي القعدة، 1253هـ / 23 شباط 1838 م، ص 225.
- (47) سجل القدس 319، 28 ربيع الأول، 1255هـ / 2 شباط 1838 م، ص 225.
- (48) سجل القدس 318، أواخر ربيع الثاني، 1249هـ / 14 أيلول 1833 م، ص 13.
- (49) الأبحاث، محفظة 68، رقم الوثيقة 84، 5 صفر 1248هـ / 4 تموز 1832 م.
- (50) سجل القدس 321، 5 ذي الحجة، 1252هـ / 13 آذار 1837 م، ص 41.
- (51) سجل القدس 321، محرم 1253هـ / 16 نيسان 1837 م، ص 86.
- (52) سجل القدس 320، 1 ربيع الأول 1252هـ / 16 حزيران 1836 م، ص 102.
- (53) الأبحاث، محفظة 68، رقم الوثيقة 84، 5 صفر 1248هـ / 4 تموز 1832 م.
- (54) سجل القدس 321، 15 شوال 1252هـ / 23 آذار 1837 م، ص 10.
- (55) سجل القدس 321، 1 شوال 1252هـ / 9 كانون ثاني 1836 م، ص 13.
- (56) سجل القدس 319، 20 رمضان 1250هـ / 20 كانون ثاني 1835 م، ص 67
- (57) الأبحاث، محفظة 68، رقم الوثيقة 84، 5 صفر 1248هـ / 4 حزيران 1832 م.
- (58) سجل القدس 321، 15 شوال 1252هـ / 23 كانون ثاني 1837 م، ص 14.

- (59) الأبحاث، محفظة 68، رقم الوثيقة 84، 5 صفر 1248هـ/4 تموز 1832م.
- (60) سجل القدس 321، ذي الحجة 1252هـ/18 آذار 1839م، ص 42.
- (61) الأبحاث، محفظة 68، رقم الوثيقة 84، 5 صفر 1248هـ/4 تموز 1832م.
- (62) سجل القدس 322، 5 شعبان 1254هـ/24 تشرين أول 1838م، ص 118.
- (63) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/1 شباط 1834م، ص 50.
- (64) سجل القدس 321، 5 رمضان 1252هـ/14 كانون أول 1836م، ص 5.
- (65) الأبحاث، محفظة 63، وثيقة رقم 61، 15 ذي القعدة 1248هـ/5 نيسان 1833م.
- (66) سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/2 كانون أول 1831م، ص 129.
- سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/27 تموز 1835م، ص 163.
- (67) سجل القدس 322، 9 ذي القعدة 1254هـ/27 آذار 1836م، ص 154.
- رستم، الأصول العربية، م 2، ص 83؛ رستم، الأصول العربية، م 3، ص 13.
- (68) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/1 شباط 1834م، ص 50.
- سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/8 كانون أول 1835م، ص 15.
- (69) رستم، الأصول العربية، م 2، ص 235.
- (70) سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/2 كانون أول 1831م، ص 129.
- سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/8 كانون أول 1835م، ص 15.
- سجل القدس 322، 9 ذي القعدة 1254هـ/23 شباط 1939م، ص 154.
- PP 314- 318: The Administration of Syria and Palestine. Hofman
- (71) سجل القدس 321، 5 رمضان 1252هـ/14 كانون أول 1831م، ص 5.
- (72) سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/23 آذار 1832م، ص 29.
- (73) سجل القدس 316، 20 شوال 1247هـ/18 شباط 1836م، ص 7.
- (74) سجل القدس 320، 1 ذي القعدة 1251هـ/7 تشرين الثاني 1833م، ص 76.
- (75) سجل القدس 318، 23 جمادى الأولى 1249هـ/8 تشرين الثاني 1831م، ص 35.
- (76) محافظ جهادية، محفظة 2، وثيقة رقم 555، 2 جمادى الآخرة 1247هـ/2 كانون الأول 1831م؛ رستم الأصول العربية، م 1، ص 83.
- (77) سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/23 آذار 1831م، ص 129؛ رستم، الأصول العربية، م 1، ص 110.
- (78) سجل القدس 316، 20 شوال 1247هـ/8 تشرين أول 1831م، ص 7؛ رستم، الأصول العربية، م 1، ص 1.
- (79) سجل القدس 318، 23 جمادى الأولى 1249هـ/8 تشرين أول 1833م، ص 35؛ رستم، الأصول العربية، م 2، ص 43، 84.

- (80) سجل القدس 318، 23 جمادى الأولى 1249هـ/ 8 تشرين الأول 1833م، ص35؛ سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/ 1 شباط 1833م، ص50؛ رستم، الأصول العربية، م2، ص84، 102.
- (81) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/ 1 شباط 1833م، ص50؛ سجل القدس 318، 1 محرم 1250هـ/ 15 أيار 1834م، ص114؛ رستم، الأصول العربية، م2، ص84، 102.
- (82) سجل القدس 319، 28 ربيع الأول 1250هـ/ 4 آب 1834م، ص6؛ سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/ 27 تموز 1835م، ص163.
- (83) سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/ 27 تموز 1835م، ص163.
- (84) سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/ 8 كانون أول 1835م، ص15.
- (85) سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/ 8 كانون أول 1835م، ص15؛ سجل القدس 321، 5 رمضان 1252هـ/ 14 كانون أول 1836م، ص5.
- (86) سجل القدس 321، 5 رمضان 1252هـ/ 14 كانون أول 1836م، ص5؛ سجل القدس 9 ذي القعدة 1254هـ/ 24 كانون ثاني 1839م، ص154.
- (87) سجل القدس 322، 9 ذي القعدة 1254هـ/ 24 كانون ثاني 1839م، ص154؛ رستم، الأصول العربية، م5، ص113.
- (88) رستم، الأصول العربية، م5، ص113.
- (89) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/ 1 شباط 1834م، ص50.
- الأبحاث، محفظة 67، وثيقة رقم 262، 25 ربيع الثاني 1248هـ/ 21 أيلول 1832م.
- (90) سجل القدس 319، 28 ربيع الأول 1250هـ/ 4 آب 1834م، ص6.
- (91) سجل القدس 320، 24 رجب 1251هـ/ 15 تشرين ثاني 1835م، ص60.
- (92) الأبحاث، محفظة 67، وثيقة رقم 12، 13 محرم 1251هـ/ 11 أيار 1835م، ص78.
- (93) رستم، المحفوظات، م3، ص130.
- (94) سجل القدس 318، 23 جمادى الأولى 1249هـ/ 8 تشرين أول 1833م، ص35.
- وانظر: رستم، الأصول العربية، م2، ص82-83.
- (95) الأبحاث، محفظة 70، وثيقة رقم 262، 25 ربيع الآخر 1248هـ/ 21 أيلول 1832م.
- (96) سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/ 2 كانون أول 1831م، ص129.
- (97) سجل القدس 320، 1 جمادى الآخرة 1252هـ/ 13 أيلول 1836م، ص158.
- (98) انظر المرسوم الصادر من قبل حكمدار إيلالات بر الشام محمد شريف باشا إلى وكيل متسلم القدس علي محسن في: سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/ 27 تموز 1835م، ص163.
- (99) سجل القدس 320، 9 صفر 1252/ 26 أيار 1836م، ص91.

- (100) على سبيل المثال، انظر المرسوم الصادر من إبراهيم باشا بتعيين وكيل التسليم يحيى بيك متسلماً في القدس: سجل القدس 315، 26 جمادى الآخرة 1247هـ/2 كانون الأول 1831م، ص129؛ محافظ الجهادية، محفظة 2، وثيقة رقم 555، 26 جمادى الأولى 1247هـ/2 تشرين ثان 1831م؛ رستم، الأصول العربية، م1، ص83-84.
- (101) سجل القدس 322، 12 ذي الحجة 1254هـ/26 شباط 1839م ص252.
- (102) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص134.
- (103) سجل القدس 319، 8 جمادى الآخرة 1250هـ/2 تشرين الأول 1834م، ص32؛ سجل القدس 321، 7 محرم 1253هـ/13 نيسان 1837م، ص59.
- (104) محافظ الأبحاث، محفظة 71، وثيقة رقم 36، 5 جمادى الآخرة 1248هـ/30 تشرين أول 1832م.
- (105) سجل القدس، سجل 322، 12 ذي الحجة 1254هـ/26 شباط 1838م، ص252.
- (106) سجل القدس، سجل 321، 15 محرم 1253هـ/21 نيسان 1837م، ص60.
- (107) سجل القدس، سجل 320، 1 ذي القعدة 1251هـ/18 شباط 1836م، ص55.
- (108) سجل القدس، سجل 319، 1 ربيع الأول 1251هـ/27 حزيران 1835م، ص148.
- (109) وانظر: P326، Studies On Palestine, Ma'oz.
- (110) سجل القدس، سجل 323، 22 ربيع الآخر 1256هـ/23 حزيران 1840م ص64، رستم، الأصول العربية، م5، ص122-123.
- (111) محافظ الأبحاث، محفظة 70، وثيقة رقم 323، 22 ربيع الثاني 1248هـ/18 أيلول 1832م/سجل القدس، سجل 319، 19 شوال 1250هـ/18 شباط 1835م ص76-77.
- (112) الأبحاث، محفظة 70، وثيقة رقم 223، 23 ربيع الثاني 1248هـ/19 أيلول 1832م؛ سجل القدس 323، 22 ربيع الآخر 1256هـ/23 حزيران 1840م ص64.
- (113) سجل القدس 319، 19 شوال 1250هـ/18 شباط 1835م ص76-77.
- (114) سجل القدس 318، 15 ربيع الثاني 1249هـ/1 أيلول 1833م ص5.
- (115) محافظ الجهادية، محفظة 2، وثيقة رقم 555، 20 شوال 1247هـ/23 آذار 1832م.
- (116) سجل القدس 322، 12 ربيع الثاني 1255هـ/25 حزيران 1839م، ص148.
- (117) سجل القدس 319، 19 شوال 1250هـ/18 شباط 1835م، ص76-77.
- (118) سجل القدس 322، 12 ربيع الثاني 1255هـ/25 حزيران 1839م، ص248.
- (119) سجل القدس 321، 21 جمادى الآخرة 1253هـ/22 أيلول 1837م، ص194.
- (120) سجل القدس 321، 30 ذي القعدة 1253هـ/25 شباط 1838م، ص230.
- (121) سجل القدس 321، 10 جمادى الأولى 1253هـ/12 آب 1837م ص102 سجل القدس 322، 1 ربيع الثاني 1255هـ/14 حزيران 1839م، ص233.
- (122) هريدي، الحرف والصناعات، ص57.
- (123) سجل القدس 319، 9 رجب 1250هـ/11 تشرين الثاني 1834م، ص79.

- (124) سجل القدس 319، 13 ربيع الأول 1251هـ / 9 محرم 1835م، ص155.
- (125) سجل القدس 319، 28 شوال 1250هـ / 27 شباط 1835م، ص79.
- (126) سجل القدس 319، 1 ربيع الأول 1251هـ / 27 حزيران 1835م، ص1344.
- (127) سجل القدس 319، 21 محرم 1251هـ / 19 أيار 1835م، ص102.
- (128) سجل القدس 320، 10 محرم 1252هـ / 27 نيسان 1836م، ص90.
- (129) أبو فخر " بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام" ص204.
- (130) أوين "تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر"، ص551، وافق "فلسطين في عهد العثمانيين"، ص879 - 880. وانظر: P68، Studies On Palestine:Ma'oz.
- (131) سجل القدس 319، 20 شوال 1250هـ / 19 شباط 1835م، ص76.
- (132) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص135، الراقعي، عصر محمد علي، ص1295 نوفل، كشف اللثام، ص495، بركات، البطل الفاتح، ص142، حراد، الحكم المصري، ص48.
- (133) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص135.
- (134) رستم، الأصول العربية، م5، ص224.
- (135) سجل القدس 321، 24 محرم 1253هـ / 30 نيسان 1837م، ص96.
- (136) P50، The Middle East and The West: Lewis
- (137) سجل القدس 320، 27 ذي القعدة 1251هـ / 15 آذار 1836م، ص51.
- (138) سجل القدس 321، 24 محرم 1253هـ / 30 نيسان 1837م، ص96.
- (139) رستم، المحفوظات الملكية، م3، ص88.
- (140) رستم، المحفوظات الملكية، م3، ص226 - 227.
- (141) المصدر نفسه، م3، ص227.
- (142) سجل القدس 321، 24 محرم 1253هـ / 30 نيسان 1837م، ص96، رستم، الأصول العربية، م3 - 4، ص65-66.
- (143) رستم، الأصول العربية، م3-4، ص30-31.
- (144) رستم، المحفوظات الملكية، م4، ص294-295.
- (145) سجل القدس 320، 9 صفر 1252هـ / 26 أيار 1836م، ص91.
- (146) انظر: رستم، الأصول العربية، م5، ص224.
- (147) سجل القدس 319، 28 ربيع الأول 1250هـ / 4 آب 1834م، ص2، سجل القدس 322، 15 ربيع الآخر 1254هـ، ص50.
- (148) سجل القدس 319، 1 جمادى الأولى 1250هـ / 5 تشرين أول 1834م، ص1، سجل القدس 320، رجب 1251هـ / 1 تشرين ثاني 1835م، ص4.
- (149) طوسون، صفحات من تاريخ مصر، ص73 - 120.

- (150) سجل القدس 319، 1 جمادى الأولى 1250هـ/ 5 أيلول 1834م، ص 25؛ سجل القدس 320، رجب 1215هـ/ 22 تشرين ثانٍ 1800م، ص 4؛ سجل القدس 312، ذو القعدة 1253هـ/ 31 كانون ثانٍ 1838م، ص 230؛ معية تركي، دفتر 10، ترجمة الوثيقة التركية رقم 209، 18 رجب 1237هـ/ 10 نيسان 1822م. طوسون، صفحات من تاريخ مصر، ص 26-27.
- (151) طوسون، صفحات من تاريخ مصر، ص 60.
- (152) سجل القدس 319، ربيع الثاني 1251هـ/ 5 آب 1835م، ص 174؛ سجل القدس 320، ربيع الأول 1252هـ/ 22 حزيران 1836م، ص 105. سجل القدس 321، أواخر ذي القعدة 1253هـ/ 22 شباط 1838م، ص 190؛ طوسون، صفحات من تاريخ مصر، ص 58؛ الرافعي، عصر محمد علي، ص 417.
- (153) سجل القدس 319، 1 جمادى الأولى 1250هـ/ 5 أيلول 1834م، ص 25.
- (154) الأبحاث، مخطوطة 70، وثيقة رقم 145، 16 جمادى الآخرة 1248هـ/ 10 تشرين ثانٍ 1832م.
- (155) سجل القدس 320، رجب 1251هـ/ تشرين ثانٍ 1835م، ص 4؛ سجل القدس 322، 18 شعبان 1254هـ/ 6 تشرين ثانٍ 1838م، ص 132.
- (156) سجل القدس، 322، 1 ربيع الآخر 1254هـ/ 24 حزيران 1838 م، ص 50.
- (157) سجل القدس 321، صفر 1253هـ/ 9 أيار 1837م، ص 69.
- (158) سجل القدس 319، 1 جمادى الأولى 1250هـ/ 5 أيلول 1834م، ص 25.
- (159) سجل القدس 319، 24 جمادى الأولى 1250هـ/ 28 أيلول 1934م، ص 31.
- (160) سجل القدس 321، 21 جمادى الآخرة 1253هـ/ 22 أيلول 1837م، ص 194.
- (161) سجل القدس 322، 18 شعبان 1254هـ/ 6 تشرين ثانٍ 1838م، ص 132.
- (162) سجل القدس 320، رجب 1251هـ/ 30 تشرين أول 1835م، ص 4.
- (163) المصدر السابق نفسه.
- (164) سجل القدس 321، 15 صفر 1253هـ/ 21 أيار 1837م، ص 69.
- (165) سجل القدس 322، 15 ربيع الآخر 1253هـ/ 19 تموز 1837م، ص 50.
- (166) سجل القدس 319، 1 محرم 1251هـ/ 29 نيسان 1835م، ص 100.
- (167) سجل القدس 319، ربيع الثاني 1251هـ/ 5 آب 1835م، ص 174.
- (168) سجل القدس 321، 10 ربيع الأول 1253هـ/ 14 حزيران 1837م، ص 77.
- (169) سجل القدس 321، 28 ذي القعدة 1253هـ/ 23 شباط 1838م، ص 230.
- (170) رستم، بشر بين السلطان والعزير، ج 2، ص 94؛ فرأل، فتوحات، ص 38؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص 125.
- (171) سجل القدس 320، 17 شعبان 1251هـ/ 8 كانون أول 1835م، ص 15.
- (172) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص 143.
- (173) سجل القدس 318، 28 ربيع الأول 1250هـ/ 4 آب 1834م، ص 6.

- (174) سجل القدس 319، 28 ربيع الثاني 1251هـ / 23 آب 1835م، ص 163.
- (175) سجل القدس 319، 27 ربيع الأول 1250هـ / 3 آب 1834م، ص 3.
- (176) سجل القدس 317، محرم 1248هـ / 4 حزيران 1832م، ص 40.
- (177) سجل القدس 319، رمضان 1250هـ / 5 كانون ثاني 1835م، ص 69.
- (178) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ / 1 شباط 1834م، ص 50.
- (179) سجل القدس 319، 3 ربيع الأول 1250هـ / 10 تموز 1834م، ص 3.
- (180) سجل القدس 317، 1 ذي الحجة 1247هـ / 2 أيار 1832م، ص 1، رستم، الأصول العربية، م 2، ص 9، 64.
- (181) سجل القدس 319، 29 شوال 1250هـ / 28 شباط 1835م، ص 78؛ سجل القدس 319، 9 جمادى الأولى 1251هـ / 2 تشرين أول 1835م، ص 18.
- (182) رستم، الأصول العربية، م 3-4، ص 26، 31.
- (183) سجل القدس 319، 15 ربيع الأول 1253هـ / 1 كانون ثاني 1837م، ص 1؛ سجل القدس 319، 15 ربيع الأول 1255هـ / 29 أيار 1839م، ص 226.
- (184) محافظ الأبحاث، حفظ (70)، وثيقة رقم 175، 20 جمادى الأولى 1248هـ / 14 تشرين ثاني 1832م؛ سجل القدس 319، 15 ربيع الأول 1255هـ / 29 أيار 1839م، ص 226.
- (185) سجل القدس 318، 1 محرم 1250هـ / 10 أيار 1834م، ص 118.
- (186) سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1250هـ / 7 آب 1834م، ص 10.
- (187) سجل القدس 321، 1 ذي القعدة 1253هـ / 27 كانون ثاني 1838م، ص 272.
- (188) سجل القدس 316، شوال، 1247هـ / 8 آذار 1832م، ص 11.
- (189) سجل القدس 319، 1 جمادى الأولى 1250هـ / 5 أيلول 1834م، ص 27.
- (190) سجل القدس 319، 27 شعبان 1250هـ / 29 كانون الأول 1834م، ص 56.
- (191) سجل القدس 319، 25 ربيع الثاني 1250هـ / 31 آب 1834م، ص 17-18؛ سجل القدس 320، 1 ذي القعدة 1251هـ / 18 شباط 1836م، ص 55؛ سجل القدس 32، شوال 1252هـ / 13 كانون ثاني 1837م، ص 15.
- (192) سجل القدس 319، رجب 1250هـ / 7 تشرين ثاني 1834م، ص 1.
- (193) سجل القدس 319، 25 ربيع الثاني 1250هـ / 31 آب 1834م، ص 17-18.
- (194) سجل القدس، سجل 319، 29 شوال 1250هـ / 28 شباط 1835م، ص 78.
- (195) سجل القدس 319، 20 جمادى الأولى 1252هـ / 2 أيلول 1836م، ص 134.
- (196) سجل القدس 319، 18 ذي القعدة 1250هـ / 18 آذار 1835م، ص 83.
- (197) سالم، الحكم المصري، ص 90.
- (198) سجل القدس 317، 1 صفر 1248هـ / 30 حزيران 1832م، ص 6.

- (199) الأبحاث، محفظة 64، وثيقة رقم 139، م، ص6؛ ذي الحجة 1248هـ/26 نيسان 1833م، محافظ الأبحاث، محفظة 65، وثيقة رقم 14، 6 جمادى الأولى 1249هـ/21 أيلول 1833 م.
- (200) الأبحاث، محفظة 65، وثيقة رقم 44، م، جمادى الأولى 1249هـ/20 أيلول 1833م.
- (201) الأبحاث، محفظة 70، وثيقة رقم 175، جرنال وقائع المصلحة، 20 جمادى الأولى 1248هـ/15 تشرين أول 1832م.
- (202) المصدر السابق نفسه.
- (203) سجل القدس 319، 28 ربيع الأول 1250هـ/4 آب 1834م، ص6.
- (204) سجل القدس 319، 26 شعبان 1250هـ/28 كانون أول 1834م، ص63.
- (205) سجل القدس 318، 21 رمضان 1249هـ/1 شباط 1834م، ص50.
- (206) سجل القدس 319، 9 جمادى الأولى، 1251هـ/2 شباط 1835م، ص185.
- (207) سجل القدس 319، 1 ذي الحجة، 1250هـ/31 آذار 1835م، ص98؛ سجل القدس 321، 29 محرم، 1253هـ/5 أيار 1873م، ص68.
- (208) سجل القدس 320، 27 صفر، 1252هـ/13 حزيران 1836م، ص112.
- (209) سجل القدس 318، 1 محرم، 1250هـ/10 أيار 1834م، ص118.
- (210) رستم، الأصول العربية، م2، ص9.
- (211) سجل القدس 319، 9 صفر 1252هـ/26 أيار 1836م، ص91.
- (212) سجل القدس 319، 9 رجب 1250هـ/11 تشرين ثانٍ 1834م، ص79، رستم، الأصول العربية، م2، ص9.
- (213) سجل بانا 8، 5 محرم 1248هـ/12 حزيران 1832م، ص78.
- (214) سجل القدس 319، 1 ربيع الثاني 1251هـ/27 تموز 1835م، ص163.
- (215) سجل القدس 315، أواخر ذي الحجة 1247هـ/30 أيار 1832م، ص؛ سجل القدس 317، 1 شعبان 1250هـ/3 كانون الأول 1834م، ص50.